Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

العدالة عند جان رولز

عبدالوهاب الهادي السوري أبوبكر
قسم الفلسفة – كلية التربية زوارة – جامعة الزاوية
a.essuri@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/12/10 –تاريخ المراجعة: 2025/12/14– تاريخ القبول: 2025/12/20– تاريخ للنشر: 2026 /1/20

الملخص:

يتناول هذا البحث تطوّر مفهوم العدالة في الفكر الفلسفي من العصور القديمة إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مع تركيز خاص على نظرية العدالة عند جون رولز. فقد عُرضت تصورات العدالة عند أفلاطون بوصفها انسجامًا طبقيًا وأخلاقيًا، وعند أرسطو باعتبارها إعطاء كل ذي حق حقه ضمن إطار قانوني عملي، ثم انتقل البحث إلى الفلسفة الحديثة التي ربطت العدالة بالسلطة والنظام عند هوبز، وبحماية الحقوق الطبيعية عند لوك، وبالإرادة العامة عند روسو، وبالقانون الأخلاقي الكوني واحترام الكرامة الإنسانية عند كانط.

وفي هذا السياق التاريخي والفكري، يبرز جون رولز بوصفه أحد أهم فلاسفة القرن العشرين، إذ أعاد صياغة مفهوم العدالة من خلال نظريته المعروفة بـ«العدالة كإنصاف»، رافضًا التصورات النفعية التي تسمح بالتضحية بحقوق الأقليات باسم المنفعة العامة. وقد أسس رولز نظريته على مفهومي «الوضع الأصلي» و«حجاب الجهل» لضمان حياد القواعد الاجتماعية، وصاغ مبدأين أساسيين للعدالة: مبدأ الحرية المتساوية، ومبدأ الفروق الذي يجيز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بشرط أن تكون في صالح الفئات الأقل حظًا.

كما ناقش البحث المقارنات النقدية بين نظرية رولز والنفعية، والليبرالية الكلاسيكية، والماركسية، والليبرتارية، مبرزًا نقاط القوة التي تتمثل في تحقيق التوازن بين الحرية والمساواة، والاهتمام بالفئات المهمشة، إلى جانب نقاط الضعف المرتبطة بمثالية النظرية وصعوبة تطبيقها في الواقع السياسي المعقد، خاصة في ظل العولمة والتعددية الثقافية. ويخلص البحث إلى أن نظرية رولز تمثل إسهامًا فلسفيًا عميقًا في فهم العدالة الاجتماعية، وتوفّر إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا مهمًا، لكنها تحتاج إلى تكييف وتطوير لتتلاءم مع السياقات المختلفة، ولا سيما في المجتمعات غير الليبرالية والعالم العربي.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الفلسفة السياسية، جون رولز، العدالة كإنصاف، الوضع الأصلي، حجاب الجهل، الحرية، المساواة، مبدأ الفروق، النفعية.

Abstract :

This study examines the development of the concept of justice in philosophical thought from ancient times to contemporary political philosophy, with a particular focus on John Rawls's theory of justice. It presents the views of justice in Plato as social and moral harmony, and in Aristotle as giving each his due within a practical legal framework. It then moves to modern philosophy, which associated justice with authority and order in Hobbes, the protection of natural rights in Locke, the general will in Rousseau, and the universal moral law and respect for human dignity in Kant.

Within this historical and intellectual context, John Rawls emerges as one of the most influential philosophers of the twentieth century, as he reformulated the concept of justice through his theory of "justice as fairness," rejecting utilitarian approaches that allow the sacrifice of minority rights in the name of overall social benefit. Rawls grounded his theory in

the concepts of the "original position" and the "veil of ignorance" to ensure the neutrality of social rules, and articulated two fundamental principles of justice: the principle of equal basic liberties and the difference principle, which permits social and economic inequalities only insofar as they benefit the least advantaged members of society.

The study also offers a critical comparison between Rawls's theory and utilitarianism, classical liberalism, Marxism, and libertarianism, highlighting its strengths—particularly its balance between individual freedom and social equality and its concern for marginalized groups—alongside its limitations, such as its idealistic nature and the difficulties of applying it in complex political realities, especially under conditions of globalization and cultural pluralism. The study concludes that Rawls's theory represents a significant contribution to the understanding of social justice and provides an important moral and legal framework, yet it requires adaptation and further development to suit different contexts, particularly in non-liberal societies and the Arab world.

Keywords: Justice, Political Philosophy, John Rawls, Justice as Fairness, Original Position, Veil of Ignorance, Freedom, Equality, Difference Principle, Utilitarianism.

المقدمة:

تُعد العدالة من أقدم المفاهيم التي شغلت الفكر الفلسفي والإنساني عبر العصور، فهي القيمة التي تُنظم العلاقات بين الأفراد وتُحدد معايير الحق والواجب. وقد ارتبطت العدالة منذ البداية بالبحث عن النظام المثالي للدولة والفضيلة الأخلاقية للفرد، حيث اعتبرها الفلاسفة أساسًا للحياة المشتركة وضمانًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي[1]. منذ أفلاطون[2] وأرسطو[3] وحتى الفلاسفة المعاصرين، ظل السؤال حول ماهية العدالة وكيفية تحقيقها في المجتمع محورا رئيسيا للنقاش الفلسفي والسياسي. وقد اختلفت التصورات بين من ربط العدالة بالانسجام الطبقي، ومن اعتبرها إعطاء كل ذي حق حقه، ومن رآها حماية للحقوق الطبيعية أو تعبيرًا عن الإرادة العامة.

في القرن العشرين، برز الفيلسوف الأمريكي جون رولز[4] كأحد أبرز المفكرين الذين أعادوا صياغة مفهوم العدالة في إطار فلسفي جديد، بعيدًا عن التصورات النفعية التي هيمنت على الفكر الليبرالي. ففي كتابه *نظرية في العدالة* (1971)، طرح رولز مفهوم "العدالة كإنصاف" الذي أصبح أحد أهم المراجع في الفلسفة السياسية المعاصرة. تكمن أهمية دراسة العدالة عند رولز في كونها محاولة لتأسيس نظام اجتماعي يوازن بين الحرية الفردية والمساواة، ويضمن حقوق الفئات الأقل حظًا، وهو ما يجعلها ذات صلة مباشرة بالنقاشات القانونية والسياسية في عالمنا المعاصر. ومن هنا تأتي إشكالية هذا البحث: كيف يمكن لمفهوم العدالة عند جون رولز أن يوفّق بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية، وهل تحقق نظريته العدالة فعليًا أم أنها تبقى مثالية نظرية؟[4]

تكمن أهمية دراسة العدالة عند رولز في كونها محاولة لتأسيس نظام اجتماعي يوازن بين الحرية الفردية والمساواة، ويضمن حقوق الفئات الأقل حظًا، وهو ما يجعلها ذات صلة مباشرة بالنقاشات القانونية والسياسية في عالمنا المعاصر.

دوافع اختيار الموضوع:

- إبراز القيمة الفلسفية لنظرية رولز في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية.
- الحاجة إلى فهم نقدي لمفهوم العدالة كإنصاف وربطه بالواقع العربي.
- إثراء الدراسات القانونية والفلسفية بمقاربة تجمع بين التحليل النظري والنقد العملي.

أهداف البحث

1. توضيح مفهوم العدالة عند جون رولز من خلال كتاباته الأساسية.
2. إبراز الأسس الفلسفية لمبدأ "العدالة كإنصاف".
3. تحليل نقدي لمبادئ رولز ومقارنتها بالنفعية والفلسفات الأخرى.
4. ربط النظرية بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر.
5. تقديم قراءة نقدية عربية للنظرية، تُبرز إمكاناتها وحدودها.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية حول السؤال المركزي:

كيف يمكن لمفهوم العدالة عند جون رولز أن يوفّق بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية، وهل تحقق نظريته العدالة فعليًا أم أنها تبقى مثالية نظرية؟

من هذه الإشكالية تتفرع أسئلة فرعية:

- ما الأسس الفلسفية التي اعتمدها رولز في صياغة مفهوم العدالة؟
- كيف تختلف نظرية رولز عن التصورات النفعية والليبرالية الكلاسيكية؟
- ما حدود تطبيق نظرية العدالة كإنصاف في المجتمعات الحديثة؟

منهجية البحث

- **المنهج التحليلي:** تحليل نصوص جون رولز، خاصة كتاب نظرية في العدالة، لفهم المفاهيم الأساسية مثل الوضع الأصلي وحجاب الجهل.
- **المنهج المقارن:** مقارنة بين نظرية رولز والنظريات الأخرى (النفعية، الماركسية، الليبرالية الكلاسيكية).
- **المنهج النقدي:** إبراز نقاط القوة والضعف في النظرية، وتقييم مدى واقعيتها في ضوء التحديات الاجتماعية والسياسية.

العدالة عند أفلاطون:

تناول أفلاطون مفهوم العدالة في كتابه *الجمهورية*، حيث اعتبرها أساس النظام المثالي للدولة، ورأى أن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل فرد وظيفته الخاصة دون التدخل في وظائف الآخرين[5]. وقد بنى أفلاطون تصوره على فكرة أن المجتمع يتكون من ثلاث طبقات رئيسية: الحكام الذين يمثلون العقل، الجنود الذين يمثلون العاطفة والشجاعة، والمنتجون الذين يمثلون الرغبات والاقتصاد[2]. العدالة عنده تتحقق عندما تعمل هذه الطبقات بتناغم، ويقود العقل باقي القوى، بحيث لا يتجاوز أي عنصر حدوده الطبيعية[6].

لم يقتصر تصور أفلاطون للعدالة على النظام السياسي، بل امتد ليشمل البعد الأخلاقي للفرد. فقد رأى أن العدالة فضيلة داخل النفس، تتحقق بانسجام قوى النفس الثلاث: العقل، العاطفة، والرغبة[7]. بهذا المعنى، العدالة ليست مجرد توزيع للأدوار الاجتماعية، بل هي أيضًا انسجام داخلي يضمن استقرار الفرد والمجتمع معًا. ومع ذلك، يُؤخذ على أفلاطون أنه ربط العدالة بالنظام الطبقي الصارم، مما قد يحد من الحرية الفردية، كما أن رؤيته مثالية أكثر منها واقعية، إذ يصعب تطبيقها في المجتمعات المتنوعة والمعقدة[8].

العدالة عند أرسطو:

أما أرسطو فقد تناول العدالة في كتابه *الأخلاق إلى نيقوماخوس*، حيث اعتبرها أسمى الفضائل وأساس الحياة المشتركة[9]. وقد عرّف العدالة بأنها إعطاء كل ذي حق حقه، ورأى أنها تتجلى في احترام القوانين وتوزيع الحقوق والواجبات بشكل متوازن[10]. ميّز أرسطو بين نوعين من العدالة:

- **العدالة التوزيعية:** توزيع الخيرات والمنافع بحسب الاستحقاق، بحيث يحصل من يساهم أكثر في المجتمع على نصيب أكبر.
- **العدالة التعويضية (أو التبادلية):** تحقيق المساواة في المعاملات بين الأفراد، بحيث يُعوض المتضرر ويُعاد التوازن[8].

العدالة عند أرسطو والمقارنة مع أفلاطون:

العدالة عند أرسطو مرتبطة بالقانون، فهي لا تتحقق إلا في إطار الدولة التي تضع القوانين وتضمن احترامها[11]. ورغم أن تصوره أكثر واقعية من أفلاطون، إلا أن عدالته التوزيعية قد تُبرر التفاوتات الاجتماعية إذا اعتُبرت "مستحقة"، وهو ما قد يكرّس الفوارق الطبقية. بالمقارنة بين الفيلسوفين، نجد أن أفلاطون ركّز على الانسجام الطبقي والنفسي، بينما أرسطو قدّم تصورًا عمليًا قائمًا على القانون والتوزيع. هذه التصورات شكّلت الأساس الذي انطلقت منه الفلسفات اللاحقة في تطوير مفهوم العدالة، وصولًا إلى الفلسفة الحديثة ثم جون رولز[12].

العدالة عند هوبز:

عاش توماس هوبز في فترة مضطربة سياسيًا في إنجلترا، حيث الحروب الأهلية والصراع بين الملكية والبرلمان. وقد انعكس هذا السياق على رؤيته للعدالة، إذ اعتبر أن العدالة لا وجود لها في حالة الطبيعة، حيث يسود "حرب الكل ضد الكل"[13]. العدالة عند هوبز تنشأ فقط مع وجود سلطة عليا (الدولة أو "الليفياثان") التي تفرض القوانين وتضمن احترامها[14]. فهي إذن مرتبطة بالقوة والسلطة، وليست قيمة مستقلة بذاتها.

العدالة عند هوبز :

يرى هوبز أن العدالة هي احترام العقود والعهود التي يبرمها الأفراد تحت سلطة الدولة[15]. وبذلك تصبح العدالة مرتبطة بالالتزام بالقانون الذي تفرضه السلطة المركزية. غير أن هذا التصور يجعل العدالة خاضعة للقوة، مما قد يبرر الاستبداد ويحد من الحرية الفردية. وقد انتقده كثيرون لأنه يختزل العدالة في الطاعة والخضوع[16].

العدالة عند جون لوك:

أما جون لوك فقد كان من رواد الليبرالية الكلاسيكية، وركز على الحقوق الطبيعية للفرد مثل الحياة والحرية والملكية[17]. العدالة عنده هي حماية هذه الحقوق الطبيعية، والدولة تنشأ لحماية هذه الحقوق لا لفرض سلطة مطلقة. العدالة تتحقق من خلال عقد اجتماعي يضمن المساواة أمام القانون، ويؤكد أن السلطة السياسية يجب أن تكون محدودة[18]. رغم دفاعه عن الحرية، فإن تركيزه على الملكية الفردية قد يؤدي إلى تكريس الفوارق الاقتصادية والاجتماعية[19].

العدالة عند روسو:

جان جاك روسو عاش في عصر التنوير، وركز على فكرة الإرادة العامة باعتبارها أساس العدالة. فالحرية الحقيقية تتحقق عندما يطيع الفرد القوانين التي ساهم في وضعها[20]. العدالة عنده هي التعبير عن الإرادة العامة التي

تعكس مصالح المجتمع ككل، وهي مرتبطة بالديمقراطية المباشرة والمشاركة الشعبية[21]. غير أن رؤيته قد تؤدي إلى طغيان الأغلبية على الأقليات إذا لم تُضبط الإرادة العامة بضمانات حقوقية[22].

العدالة عند كانط والمقارنة:

إيمانويل كانط اعتبر أن العدالة هي احترام الكرامة الإنسانية، حيث يُعامل كل إنسان كغاية لا كوسيلة[23]. العدالة عنده تقوم على القانون الأخلاقي الكوني (الأمر المطلق)، الذي يفرض احترام الحرية والمساواة[24]. ورغم مثالية رؤيته وصعوبة تطبيقها، فقد شكلت أساسًا مهمًا للفكر الحقوقي الحديث. بالمقارنة بين هوبز ولوك وروسو وكانط، نجد أن العدالة انتقلت من التركيز على النظام والسلطة (هوبز)، إلى حماية الحقوق الفردية (لوك)، ثم إلى الإرادة العامة (روسو)، وصولًا إلى القانون الأخلاقي الكوني (كانط). هذه التصورات مهدت الطريق للفكر الليبرالي والديمقراطي، وأثرت بشكل مباشر في الفلسفة السياسية التي جاء رولز ليعيد صياغتها في القرن العشرين[25].

السياق الفكري لرولز:

يُعتبر جون رولز (1921–2002) من أبرز فلاسفة السياسة في القرن العشرين، وقد أحدث كتابه نظرية في العدالة (1971) ثورة في الفكر الليبرالي، حيث أعاد تعريف العدالة بعيدًا عن النفعية التي كانت سائدة[26]. هدف رولز كان بناء أساس أخلاقي وقانوني يضمن المساواة والإنصاف داخل المجتمع الديمقراطي، بحيث تُصان الحريات الأساسية وتُدار الفوارق الاجتماعية بما يخدم الأقل حظًا[27].

مفهوم العدالة كإنصاف:

يرى رولز أن العدالة هي القيمة العليا التي تُنظم باقي القيم الاجتماعية. فهي ليست مجرد توزيع للمنافع، بل هي إنصاف يضمن أن القواعد تُبنى بطريقة محايدة، دون تحيز لمصلحة فرد أو جماعة[28]. الإنصاف يعني أن كل فرد يقبل القواعد لأنه يعلم أنها وُضعت بطريقة عادلة، حتى لو كان موقعه الاجتماعي ضعيفًا. وهذا ما يجعل العدالة عند رولز إطارًا أخلاقيًا شاملًا[29].

الوضع الأصلي وحجاب الجهل:

تخيّل رولز أن الأفراد يجتمعون لوضع قواعد المجتمع، لكنهم لا يعرفون مواقعهم الاجتماعية أو قدراتهم أو مصالحهم الخاصة. هذا الوضع الافتراضي يُسمى "الوضع الأصلي"، وهو نقطة انطلاق محايدة لصياغة مبادئ العدالة[30]. الأفراد في هذا الوضع يضعون القوانين وكأنهم لا يعرفون إن كانوا أغنياء أو فقراء، رجالًا أو نساء، من الأغلبية أو الأقلية. هذا "الحجاب" يمنعهم من استغلال معرفتهم بمصالحهم الخاصة، ويضمن أن القوانين تُبنى على أساس العدالة لا على أساس المصلحة[31].

المبادئ الأساسية للعدالة:

صاغ رولز مبدأين رئيسيين للعدالة:

1- **مبدأ الحرية:** لكل فرد الحق في أوسع قدر من الحريات الأساسية المتساوية، مثل حرية التعبير والضمير والمشاركة السياسية والاعتقاد. وهذه الحريات لا يمكن التضحية بها حتى لتحقيق منفعة عامة[32].
2- **مبدأ الفروق:** التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية مقبولة فقط إذا كانت لصالح الأفراد الأقل حظًا، ويجب أن تُتيح هذه التفاوتات فرصًا متكافئة للجميع[33]. بهذا المعنى، العدالة لا تعني المساواة المطلقة، بل تعني أن الفوارق يجب أن تفيد الأضعف.

رولز مقابل النفعية:

النفعية تقوم على مبدأ تعظيم المنفعة الكلية، أي أن الفعل أو النظام العادل هو الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. لكن رولز رفض هذا التصور لأنه يسمح بالتضحية بحقوق بعض الأفراد أو الأقليات إذا كان ذلك يحقق منفعة عامة[34]. الفرق الجوهري أن النفعية تركز على النتائج(Consequentialism) ، بينما رولز يركز على المبادئ والحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها[35].

رولز مقابل الليبرالية الكلاسيكية والماركسية:

الليبرالية الكلاسيكية (لوك، ميل) تركز على الحرية الفردية والملكية الخاصة كحقوق طبيعية. رولز يوافق على أهمية الحرية، لكنه يضيف أن العدالة تتطلب أيضًا مراعاة الفئات الأقل حظًا[36]. أما الماركسية فترى أن العدالة لا تتحقق إلا بإزالة الفوارق الطبقية وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. رولز لا يسعى إلى إلغاء الفوارق، بل إلى إدارتها بشكل منصف[37].

رولز مقابل الليبرتارية والأثر الفلسفي:

روبرت نوزيك، في كتابه *الفوضى والدولة واليوتوبيا* (1974)، يرى أن العدالة هي احترام الحرية الفردية المطلقة، وأن أي تدخل لإعادة توزيع الثروة يُعتبر انتهاكًا للحقوق. رولز على العكس يرى أن العدالة تتطلب إعادة توزيع معينة لصالح الأقل حظًا[38]. أثرت نظرية رولز في النقاشات حول العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة، والحقوق المدنية، وأصبحت مرجعًا في الفلسفة القانونية لتبرير السياسات التي تراعي الفئات المهمشة[39].

التطبيقات السياسية:

وفرت نظرية رولز أساسًا فلسفيًا لتبرير الديمقراطية الليبرالية، حيث تُصان الحريات الأساسية ويُدار التفاوت الاجتماعي بما يخدم الأقل حظًا[40]. من أبرز التطبيقات السياسية لمبدأ الفروق عند رولز أنه يُستخدم لتبرير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى دعم الفئات المهمشة، مثل برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم المجاني[41]. كما ألهمت نظريته النقاشات حول العدالة العالمية، رغم أنه ركّز على المجتمع الوطني، إلا أن فلاسفة لاحقين استلهموا منها لتطوير تصورات عن العدالة في قضايا الفقر والهجرة والحقوق الإنسانية[42].

التطبيقات القانونية:

على المستوى القانوني، أصبحت نظرية رولز مرجعًا في صياغة الدساتير التي تضمن الحريات الأساسية وتكفل المساواة أمام القانون[43]. مبدأ الحرية عند رولز يدعم التشريعات التي تحمي حرية التعبير والاعتقاد والمشاركة السياسية، بينما مبدأ الفروق يُستخدم لتبرير قوانين إعادة توزيع الثروة والضرائب التصاعدية باعتبارها وسيلة لتحقيق الإنصاف[44]. كذلك، استلهم بعض الباحثين من رولز فكرة "شعوب عادلة" لتطوير قواعد القانون الدولي التي تراعي حقوق الدول الصغيرة والضعيفة[45].

نقد التطبيقات:

رغم أهمية التطبيقات السياسية والقانونية لنظرية رولز، إلا أنها واجهت عدة انتقادات. أولًا، من منظور الواقعية السياسية، يرى بعض النقاد أن نظريته مثالية أكثر من كونها قابلة للتطبيق في الواقع السياسي المعقد[46]. ثانيًا، في ظل العولمة، يصعب تطبيق مبدأ الفروق على المستوى الدولي، حيث التفاوتات بين الدول أكبر بكثير من داخل الدولة الواحدة[47]. ثالثًا، تواجه النظرية تحديات في المجتمعات متعددة الثقافات، حيث تختلف القيم والمعتقدات حول العدالة، مما

يضعف فكرة "الوضع الأصلي" كإطار محايد[48]. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات لا تنفي القيمة النظرية والعملية لنظرية رولز، بل تدعو إلى تطويرها وتكييفها مع السياقات المختلفة.

النقد:

واجهت نظرية رولز عدة انتقادات من مدارس فلسفية مختلفة. أولًا، من منظور **النفعية**، يرى النفعيون أن نظرية رولز تُعطي الأولوية للمبادئ على حساب النتائج، بينما العدالة يجب أن تُقاس بمدى تحقيقها لأكبر قدر من السعادة[49]. النفعية تعتبر أن التضحية بحقوق بعض الأفراد مقبولة إذا كانت تحقق منفعة عامة، لكن رولز يرفض هذا المنطق ويعتبر أن العدالة لا تسمح بانتهاك الحقوق الأساسية حتى لو كان ذلك مفيدًا للأغلبية[50]. ثانيًا، من منظور **الماركسية**، يرى الماركسيون أن نظرية رولز لا تعالج جذور الظلم، لأنها تقبل بوجود الفوارق الطبقية والملكية الخاصة. العدالة عند رولز تسمح بالتفاوتات إذا كانت لصالح الأقل حظًا، بينما الماركسية ترى أن العدالة لا تتحقق إلا بإلغاء التفاوتات جذريًا[51].

ثالثًا، من منظور **الليبرتارية**، يرى روبرت نوزيك أن مبدأ الفروق عند رولز يُعتبر تدخلًا غير مشروع في حرية الأفراد وملكيتهم الخاصة. فهو يعتبر أن أي إعادة توزيع للثروة هي نوع من "الاستيلاء القسري"[52]. هذا النقد يُظهر التوتر بين الحرية المطلقة والعدالة الاجتماعية، حيث يرد رولز بأن الحرية لا معنى لها إذا لم تُصن حقوق الأقل حظًا، وأن العدالة تتطلب توازنًا بين الحرية والإنصاف[53]. تقييم النظرية يكشف عن نقاط قوة عديدة: فهي توفر إطارًا فلسفيًا متماسكًا للعدالة، وتوازن بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية، وتُعطي أهمية خاصة للفئات المهمشة. لكنها أيضًا تواجه نقاط ضعف، مثل مثالية التصور وصعوبة تطبيقه في الواقع السياسي المعقد، خاصة في ظل العولمة والتعددية الثقافية[54]. الخلاصة أن نظرية رولز تُعد خطوة متقدمة في الفكر السياسي، لكنها تحتاج إلى تطوير وتكييف مع السياقات المختلفة، خصوصًا في المجتمعات غير الليبرالية.

الخاتمة

يتضح من خلال استعراض تطور مفهوم العدالة أن الفلسفة القديمة ركزت على الانسجام الطبقي والأخلاقي عند أفلاطون، وعلى إعطاء كل ذي حق حقه عند أرسطو. أما الفلسفة الحديثة فقد انتقلت إلى التركيز على السلطة والنظام عند هوبز، ثم حماية الحقوق الطبيعية عند لوك، ثم الإرادة العامة عند روسو، وصولًا إلى القانون الأخلاقي الكوني عند كانط. في القرن العشرين، جاء جون رولز ليعيد صياغة مفهوم العدالة في إطار جديد يقوم على العدالة كإنصاف، من خلال الوضع الأصلي وحجاب الجهل، ومبدأي الحرية والفروق.

هوامش البحث :

([1]) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة السياسة: المفاهيم والمقاربات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 22.

([2]) أفلاطون، الجمهورية، الكتاب الرابع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

([3]) أرسطو، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1947.

([4]) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

([5]) أفلاطون، الجمهورية، الكتاب الرابع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 112.

([6]) المرجع نفسه، ص 145.

([7]) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة السياسة: المفاهيم والمقاربات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 44.

([8]) أرسطو، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1947، ص 88.

([9]) المرجع نفسه، ص 95.

([10]) المرجع نفسه، ص 102.

([11]) أرسطو، المرجع السابق، ص 115.

([12]) عبد الرحمن بدوي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 73.

([13]) توماس هوبز، الليفياثان، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1957، ص 33.

([14]) المرجع نفسه، ص 210.

([15]) هوبز، المرجع السابق، ص 245.

([16]) عبد الرحمن بدوي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 155.

([17]) جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، ترجمة منير البعلبكي، بيروت: دار النهار، 1982، ص 44.

([18]) المرجع نفسه، ص 95.

([19]) المرجع نفسه، ص 122.

([20]) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1954، ص 77.

([21]) المرجع نفسه، ص 88.

([22]) المرجع نفسه، ص 101.

([23]) إيمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990، ص 55.

([24]) المرجع نفسه، ص 88.

([25]) عبد الرحمن بدوي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 210.

([26]) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 15.

([27]) المرجع نفسه، ص 22.

([28]) رولز، المرجع السابق، ص 33.

([29]) المرجع نفسه، ص 40.

([30]) رولز، المرجع السابق، ص 118.

([31]) المرجع نفسه، ص 123.

([32]) رولز، المرجع السابق، ص 266.

([33]) المرجع نفسه، ص 270.

([34]) رولز، المرجع السابق، ص 310.

([35]) عبد الرحمن بدوي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 255.

([36]) جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، ترجمة منير البعلبكي، بيروت: دار النهار، 1982، ص 122.

([37]) كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص 88.

([38]) روبرت نوزيك، الفوضى والدولة واليوتوبيا، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: دار المدى، 1996، ص 77.

([39]) رولز، المرجع السابق، ص 400.

([40]) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 400.

([41]) المرجع نفسه، ص 410.

([42]) Thomas Pogge, Realizing Rawls, Cornell University Press, 1989, p. 55.

([43]) رولز، المرجع السابق، ص 420.

([44]) المرجع نفسه، ص 430.

([45]) John Rawls, The Law of Peoples, Harvard University Press, 1999, p. 12.

([46]) Charles W. Mills, Black Rights/White Wrongs: The Critique of Rawlsian Justice, Oxford University Press, 2017, p. 33.

([47]) المرجع السابق، ص 122.

([48]) Amartya Sen, The Idea of Justice, Harvard University Press, 2009, p. 65.

([49]) جون ستيوارت ميل، عن الحرية، ترجمة كمال الحاج، بيروت: دار النهار، 1980، ص 55.

([50]) رولز، نظرية في العدالة، ص 310.

([51]) كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص 88.

([52]) روبرت نوزيك ، الفوضى والدولة واليوتوبيا، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: دار المدى، 1996، ص 77.

([53]) رولز، المرجع السابق، ص 400.

([54]) أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة فالح عبد الجبار، بيروت: دار الفارابي، 2012، ص 65.

قائمة المراجع

1- أفلاطون، *الجمهورية*، الكتاب الرابع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.

2- أرسطو، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1947.

3- توماس هوبز، الليفياثان، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1957.

4- جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، ترجمة منير البعلبكي، بيروت: دار النهار، 1982.

5- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1954.

6- إيمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990.

7- جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.